إحياء ليوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني

29/تشرين ثاني/2014

تحت شعر تضامن و"أدعم الحق في العمل لحين العودة" نظم تحالف حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان والذي يضم إئتلاف حق العمل، لجنة العمل، منظمة العمل الدولية، الأسكوا، الأنروا ومؤسسة الدياكونيا، احتفالاً جماهيرياً حاشداً تضامناً مع الشعب الفلسطيني في لبنان وحقه في العمل وبمشاركة السفير سمير خوري وممثل سفير فلسطين خالد عبادي والمخرج روجيه عساف وممثل مؤسسة ديكونيا رودلف جبرايل ومنسقة حملة حق العمل ليلى العلي واعضاء تحالف حق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان وممثلين عن الفصائل الفلسطينية والاحزاب اللبنانية والمؤسسات المحلية والدولية وعدد من المتضامنين الاجانب والاتحادات واللجان الشعبية وبحضور الآف من ابناء الشعب اللبناني والفلسطيني امام مقر الاسكوا وفي اقرب نقطة الى البرلمان اللبناني .

أفتتحت الوقفة التضامنية بترحيب من منسقة إئتلاف حملة حق العمل والمناصرة في جمعية النجدة الإجتماعية، ملفينا ابو ردينة التي وجهت كلامها الى جمهور المشاركين. ومما قالته "أيها المرابضون على متراس الحقوق الإنسانية والعيش الكريم، القابضون على جمر المعاناة والحرمان من أبسط الحقوق الإنسانية، لبنانيين وفلسطينيين رافضين لكل أنواع التمييز والقهر". وأعتبرت ابو ردينة ان الإحتفال بالسنة الدولية وباليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يبقى ناقصا ما لم يتم التضامن الفعلي مع أبناء فلسطين بمنحهم حق العمل مما يمكنهم من الصمود لإستكمال مسيرة نضالهم من أجل العودة. وطالبت المجتمع الدولي بتنفيذ قرارته المتعلقة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتجسيد استقلاله على دولته المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفسطينية المحتلة بحدود عدوان 1967 بعصامتها القدس، وفي تطبيق حق العودة إلى الديار والممتلكات التي شردوا وهجروا منها .

كلمة تحالف حق العمل ألقاها السفير سمير خوري رئيس لجنة العمل فطالب الدولة اللبنانية وإنطلاقا من مصادقة لبنان على عديد الإتفاقيات العربية والإقليمية والدولية التي تؤكد إحترامه وألتزامه حقوق الإنسان، بالتالي

-بمعالجة ما يعتبره نواحي غامضة في النص القانوني وثغرات وقصور في تطبيق التعديلات القانونية الآنفة الذكر.

-1دعوة التحالف السلطات اللبنانية المختصة لإتخاذ الأجراءات اللازمة لرفع القيود القانونية التي تشوب القانونين 128 و2010/129 وجعلهما قابلين للتطبيق بأنصاف .

وإنطلاقا مما تقدم فإن تحالف حق العمل يدعو الحكومة اللبنانية مجلس النواب اللبناني الى:

•في قانون العمل المعدّل

تمكين اللاجئين الفلسطينيين المقيمين والمسجلين في لبنان من الحصول على إجازة عمل دائمة، إستناداً إلى بطاقة اللجوء الرسمية التي في حوزتهم، ذلك في خطوة تمهيدية إيجابية من أجل الإلغاء الكامل لإجازة العمل للاجئين الفلسطينيين وإلى حين أن يطبق حق العودة .

•قانون الضمان الإجتماعي المعدّل

إتاحة الفرصة للاجئين الفلسطينيين في لبنان الاستفادة من تقديمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي مقابل إخضاعهم لتسديد الإشتراكات المترتبة عليهم كاملة.

•اللاجئون الفلسطينيون والمهن الحرة

التشريع لإستثناء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل او شرط الجنسية اللبنانية، إينما وجد في القوانين اللبنانية المتعلقة بالعمل، ومنح اصحاب الكفاءة المستوفين الشروط، الحقوق التي تمنحها إياهم المواثيق الدولية التي صادق عليها لبنان.